الأمم المتحدة

A/ES-10/562–S/2012/689

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفاً على رسائلنا السابقة بشأن الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يؤسفني أن أبلغكم أن العديد من المدنيين الفلسطينيين ما زالوا يسقطون ضحية الاعتداءات القاتلة والمدمرة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر.

فقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي توجيه ضربات جوية بالصواريخ وقصفها المدفعي للمناطق المدنية في قطاع غزة، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتصلة بحماية المدنيين في وقت الحرب، حيث تعمدت استهداف المدنيين الفلسطينيين وقتلهم. ففي صباح هذا اليوم ٦ أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ستة فلسطينيين في غارات استهدفتهم. فقد لقي زكريا الجمال، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، وخالد القُرم، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، وخليل الجربة، البالغ من العمر ٢٧ عاماً، مصرعهم على إثر هجمات إسرائيلية بالقذائف بواسطة طائرات بدون طيار على مخيم البريج في وسط قطاع غزة. وقُتل إيهاب الزعنين، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، وأكرم الزعنين، البالغ من العمر ٢٢ عاماً، وطلال الكفارنة، البالغ من العمر ٢٦ عاماً، بنيران المدفعية الإسرائيلية ضد منطقة

120912 110912 12-50178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقع في بيت حانون في شمال قطاع غزة. واستمرت الغارات الجوية الإسرائيلية على مدار اليوم في قطاع غزة مما أدى إلى إصابة عدة أشخاص وإحداث دمار في الممتلكات المدنية.

ولا بد لي أيضاً أن أوجه انتباهكم العاجل مرة أخرى إلى الدمار التي تتسبب فيه إسرائيل باستمرارها في حملتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالبناء غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية وما يسمى البؤر الاستيطانية لا يزال متواصلاً بلا هوادة. وفي هذا الصدد، تمت الموافقة اليوم، ٦ أيلول/سبتمبر، على خطط لبناء ٩٤٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة ”جيلو“ في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية المحتلة. وتواصل إسرائيل بهذه الأعمال غير القانونية الاستفزازية زيادة حدة التوتر وعدم الثقة، وتهدد بشكل خطير الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وهو حل غير متوافق تماماً مع سياسات إسرائيل وممارساتها الاستعمارية غير القانونية.

وتتواصل دون هوادة أيضاً أعمال العدوان والاستفزاز التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها المنازل والبساتين والمساجد والكنائس والمقابر. وما برح المستوطنون الإسرائيليون يرتكبون كل يوم تقريباً أعمال العنف والتحرش والتخويف والإرهاب الصريح في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فقد قام مستوطنون من مستوطنة ”يتسهار“ اليوم بإتلاف العشرات من أشجار الزيتون في قرية بورين جنوب نابلس، وأضرم مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة ”ميفوت“ الواقعة قرب أريحا النار في منتجات زراعية لمزارع فلسطيني. وتأتي هذه الاعتداءات البشعة في أعقاب أعمال التخريب والتدنيس المدمرة والبغيضة التي ارتكبها في ٤ أيلول/سبتمبر متطرفون إسرائيليون ضد دير اللطرون بالقرب من القدس. فقد أضرم متطرفون النار في باب الدير وقاموا بخط شعارات معادية للمسيحيين، مثل ”يسوع قرد“ وكلمة ”ميغرون“، على جدران مكان السكينة والتعبُّد هذا.

واستمر المستوطنون الإسرائيليون أيضاً في الاعتداء جسدياً على المدنيين الفلسطينيين وإلحاق الأذى بهم في الآونة الأخيرة. ومن بين الأمثلة القليلة على مثل هذه الحوادث المسعورة العديدة رمي مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين حافلة بالقرب من رام الله بالحجارة، مما أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين؛ وإلقاء العشرات من المستوطنين الإسرائيليين الحجارة على بيوت فلسطينية في حي شعفاط في القدس الشرقية المحتلة، حيث أصيب فلسطيني في إحداها في رأسه؛ ورجم السيارات الفلسطينية عند حاجز حوارة في المنطقة

الواقعة جنوب مدينة نابلس؛ واعتداء مستوطنين على مجموعة من العمال الفلسطينيين كانوا يرصفون الطرق في مدينة نابلس.

ومما لا شك فيه أن ما يعزِّز إفلات هؤلاء المستوطنين المتطرفين من العقاب هو تقاعس الحكومة الإسرائيلية وعدم رغبتها الواضح في محاسبتهم على الرعب المستمر الذي يلقونه في قلوب المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. ونؤكد من جديد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن جميع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الذين نقلتهم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في خرق سافر للقانون الإنساني الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك أيضاً للوفاء بمسؤولياته القانونية في هذا الصدد، واتخاذ التدابير اللازمة لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف إجبارها على العمل فوراً لتفادي استمرار مثل هذه الهجمات الجنائية الاستفزازية التي تزيد من حدة التوترات والحساسيات الدينية بين الجانبين وتوشك أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع كذلك على الأرض.

وفي الختام، يؤسفني أن أُبلغكم بأن حالة السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتقالهم واحتجازهم على نحو غير قانوني لا تزال حالةً خطيرة. فبالنظر إلى حملة الاعتقالات المستمرة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تواصل إسرائيل إضافة أسرى جدد إلى صفوف هؤلاء الفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني. وفي الوقت ذاته، لا تزال الظروف المزرية التي يُحتجزون فيها آخذة في التدهور بفعل تجاهل إسرائيل السافر وخرقها للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. واحتجاجاً على هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك الاحتجاز الإداري، الذي يُحتجز بموجبه نحو ٣٠٠ فلسطيني بدون تهمة، ما فتئ بعض المعتقلين الفلسطينيين مضربين عن الطعام لمدة شهرين الآن، وقد غدت ظروفهم الصحية مصدر قلق بالغ. ويوجد ضمن المضربين عن الطعام لفترات طويلة سامر البرق (١٠٨ أيام)، وحسين الصفدي (٧٨ يوماً)، وأيمن الشروانة (٦٨ يوماً)، وسامر العيساوي (٣٧ يوماً).

وإننا نكرر التأكيد بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية الكاملة عن رعاية وسلامة وحياة آلاف الفلسطينيين الذين تحتجزهم في سجونها. ونكرر إدانتنا للممارسة غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل باحتجاز المدنيين الفلسطينيين بصورة تعسفية، دون توجيه تهمة إليهم، ودون الكشف عن الأدلة التي لديها ضدهم، ودون محاكمتهم. وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، إلى التحرك على وجه السرعة لإجبار إسرائيل على وقف ممارستها غير القانونية المتمثلة في الاحتجاز الإداري، والكف عن انتهاكاتها

لحقوق الإنسان للفلسطينيين المحتجزين في سجونها ومعتقلاتها، والعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء، الذين تحتجزهم بدون وجه حق.

إن كل القضايا الملحة المذكورة أعلاه تشكل دليلا آخر على الوضع المزري الذي يسود في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يقتضي أن يوجَّه المجتمع الدولي انتباهه إليه على وجه السرعة. فيجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه من أعمال استفزازية وغير قانونية. ويجب اتخاذ تدابير جدية لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي ظلت إسرائيل تتمتع بها لفترة طويلة جداً بما أن المجتمع الدولي فشل في إجبار السلطة القائمة بالاحتلال على تحمل عواقب أعمالها على الرغم من انتهاكاتها الجسيمة للقانون، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يظل مكتوف الأيدي بينما يخرَق القانون ويهدَّد السلم والأمن الدوليين. وينبغي بذل جهود جادة في الوقت المناسب لصون الالتزامات القانونية القاضية بحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال، بمن في ذلك السجناء والمحتجزون؛ ولضمان احترام القانون، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة؛ وإنقاذ فرص تحقيق السلام والأمن.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٣٣ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (A/ES-10/561-S/2012/659)، سجلا أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة